البرلمان القادم

بين الإمتحان الصعب والخيار الواحد

حميد الموسوي - بغداد

ونحن نودع عام الإنتخابات، نقف على مشارف عيد الميلاد لنبشره بأن العراقيين قد سطروا الملحمة الثالثة خلال عام واحد، وبخلاف كل توقعات المتشائمين، وتقولات المرجفين.. ودسائس المتآمرين، ومفخخات وهاونات المجرمين.

قالوا عن الإنتخابات الأولية للجمعية الوطنية ما قالوا، وخططوا لإفشالها بشتى الصور: ألغموا الأرض واحرقوا السماء، هددوا الناخبين والمرشحين، لكنها ثبتت وسجلت إنجازا فريدا ليس على مستوى العراق فقط بل على صعيد المنطقة العربية كلها. برغم الظروف التي مرت بها والمخاطر التي اكتنفتها. حيث تشكلت على إثرها أول جمعية وطنية منتخبة تمثل جميع أطياف الشعب العراقي بقومياته وأديانه المتآلفة منذ فجر التاريخ، وليس حكرا لحزب واحد. وانبثقت من هذه الجمعية الوطنية أول حكومة عراقية وطنية هي الاخرى ممثلة لشرائح المجتمع العراقي بعيدا عن التطرف الشوفيني والإحتكار الدكتاتوري. وخلال الشهور الستة من عمر هذه الجمعية الوليدة وضعت دستورا دائما للعراق معلنة نهاية حكومات الإنتقالي، والمرحلي والمؤقت. ودعت العراقيين جميعا للتصويت على مواده وفقراته حيث هبّوا كعادتهم لانتخاب الجمعية الوطنية، وتحت ضغوط صعبة وظروف أخطر من سابقتها وسجّلوا- على مرأى ومسمع العالم، وبحضور أكثر من ثمانمائة مراقب أجنبي وثلاثة آلاف مراقب محلي- أروع إستفتاء شعبي شهدته المنطقة من أقصاها الى أقصاها. حتى صارت هذه الممارسة مضرب مثل ومثار إعجاب لكل المحللين والسياسيين والمختصين. وبرغم بعض الهنات التي لم تؤثر على سير العملية الدستورية أقر الدستور الدائم الجديد على ان ترحل بعض مواده- مثار الجدل- الى الجمعية الوطنية في دورتها الثانية. ومرة ثانية خابت مخططات المتآمرين، وخسرت مراهنات الواهمين، وفشلت توقعات الحالمين!.

وها هي الثورة الأرجوانية الثالثة، ها هو الإنجاز الأفرد، يصيح بملء فمه: يا شعوب العالم، يا أحرار المعمورة، ها هم العراقيون قادمون ليعيدوا صناعة التاريخ. وليس بغريب عنهم هذا الإنجاز، ولا هو بالدخيل على حضارتهم وثقافتهم وهم الذين سنوا القوانين، وابتكروا الكتابة.

وفي الوقت الذي شهدت، وتشهد فيه الإنتخابات الإقليمية والعربية وحتى الأجنبية، وعلى كافة المستويات- أعمال عنف وشجار واضطراب، وسقوط قتلى وجرحى بين الأطراف المتنافسة، وتؤجل مرات ومرات، برغم استقرار تلك البلدان سياسيا واقتصاديا وأمنيا- لم تسجل حادثة عنف واحدة خلال العمليات الثلاث التي جرت في العراق وفي فترة زمنية قياسية بعد سقوط أعتى دكتاتوريات المنطقة وفي وضع مضطرب، وبلد خرب ناهيك عن أعمال التفجير والتفخيخ والذبح والإختطاف. وهذا بحد ذاته يسجل مفخرة وامتيازا للعراقيين بغض النظر عن نتائج الإنتخابات التي امتازت هي الاخرى بشفافيتها ونزاهتها وإن شابتها بعض التجاوزات التي لا تخلو منها أية عملية إنتخابية في العالم مهما كانت مواصفاتها.

والآن وبعد ان مرت العملية الإنتخابية الثالثة وسجلت هذا النجاح الكبير سواءا على مستوى التنظيم والشفافية أو على مستوى عدد المشاركين الذي سجل نسبة عالية لم يشهدها إنتخاب آخر.. وبدأت عملية فرز الأصوات تتواصل منذ اليوم الأول الذي أعقب عملية إغلاق الصناديق، وبتجرد تام عما تسجله هذه القائمة أو تلك من أصوات وما تحرزه هذه الكتلة أو تلك من مقاعد، نتطلع بشغف ولهين، ونصبوا آملين، ونتساءل حائرين: ترى كيف سيكون نظام الحكم القادم في العراق!؟، وهل هناك ملامح أولية لشكل من أشكال الحكم يلائم جميع مكونات الشعب العراقي؟، هل من الممكن أن تتفق جميع أطياف هذا الشعب على نوع حكم بعينه يحقق لهم ما يطمحون اليه بعد سني الظلم والتعسف والحرمان، وبعد عهود التسلط الدكتاتوري والقهر والإستبداد؟.

وبعد ان حقق العراقيون هذه المنجزات الفريدة، بهذه الطفرات البعيدة المتتالية وخلال فترات زمنية قياسية، هل يستطيعون محاكاة تجارب بعض الشعوب والإستفادة من تلك التجارب بتوظيف ما يناسب واقع الحال في وضع العراق الجديد!؟، وإذا كانت الإجابة بنعم، وهي كذلك فالمسؤولون في جميع حركاتنا الوطنية مدعوون لتبني أية تجربة يرون فيها ملامح تناغم وتناسب أوضاع العراق الجديد.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر بالتجربة السويسرية، حيث أن هذا البلد يتشكل من ثلاث وعشرين مقاطعة يضمها اتحاد متماسك، وعلى الرغم من أن الملايين الست التي تشكل شعب هذه المقاطعات يتكلمون أربع لغات، ويدينون بمذاهب مختلفة استطاعوا بناء وحدة سياسية واجتماعية نأت بهم عن الصراعات الخارجية المحيطة بهم وأبقتهم على الحياد خلال الحربين العالميتين. وبفضل الديمقراطية التي كفلت حقوق الفرد، وحمت التعددية مثلما حمت الوحدة، ودافعت عن حقوق الفرد دفاعها عن حقوق الجماعة، ومنعت الأغلبية من فرض آرائها ومعتقداتها على الأقليات ولم تمنح الأكثرية أمتيازات تعلو بها على الآخرين أو أفضلية يتمتعون بها على حساب غيرهم.

لا شك أن مكونات هذا الشعب، الذي صار مثالا يُحتذى قد دخلت في صراعات طبقية ومذهبية خلال الحقب الماضية لكنهم جعلوها عبرة وخرجوا منها بدروس كان أبلغها النظام الديمقراطي الذي جعلهم ينحون كل الخلافات جانبا ويتجهون لصناعة مستقبلهم متعايشين باحترام متبادل مع احتفاظ كل فرد منهم بنمط تفكيره، ولغته ومعتقده وحتى موقع هذا البلد الجغرافي بين بلدان شهدت حربين عالميتين مثل ألمانيا وفرنسا وايطاليا والنمسا لم يجعل شعبه عرضة للتجاذبات والسياسات الخارجية بل بقي على الحياد ولم يتعرض لخراب ودمار الحروب. ورغم اعتماد اقتصاده على السياحة والغابات لعدم وجود الثروات النفطية والمعدنية إلا أن شعبه استطاع بناء صناعات قامت على انتاج الالآت الدقيقة والخدمات المصرفية المتطورة حازت ثقة العالم وعادت بمردود اقتصادي وفير فاق الناتج القومي لبعض الدول النفطية.

ونحن حين نذكر هذا المثال الرائع في هذه العجالة وبهذا الاقتضاب إنما نريد التأكيد على أن الانتماءات وان تعددت، والقوميات وان تنوعت، واللهجات وان تشعبت، والأديان مهما تفرعت، لا تمنع بناء وحدة سياسية صلبة متماسكة. على العكس تماما فقد يكون التنوع مدعاة تنافس شريف ليثبت كل طرف من موقعه أنه الأجدر والأخلص في بناء وطنه ووحدة شعبه ورقي حضارته.

وتأسيساً على ما ذكرنا فإن الكرة أصبحت في ملعب القوى التي ستصل البرلمان -بعد أن أدى الشعب الصابر ما عليه وزاد- خاصة وان عمر هذا البرلمان سوف يمتد لأربعة أعوام وهي فترة كافية لمعالجة جميع القضايا العالقة، والمشاكل التي أوجدها اختلاف وجهات النظر، كذلك فإن الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها هذا البرلمان ومن بينها إقالة الرؤساء والوزراء في حالة حجب الثقة عنهم وهي صلاحيات تمنح لأول مرة لمثل هكذا مجلس على مستوى المنطقة. وهذه المواصفات والامتيازات ستجعل الكتل والقيادات السياسية الفائزة في مقاعد البرلمان تصطف مع بعضها لأن لغة الانفراد بالقرار قد ولى عهدها مما سيجعل مسألة التقارب بين القيادات السياسية امرا مفروغا منه وهذا بدوره يجعل إصرار القرارات بمصادقة أغلبية الاعضاء مما يعطي للقرارات قوة وشرعية مميزة. فما على القوى الفائزة بثقة شعبها إلا ترجمة هذه الثقة ميدانيا بالاخلاص بالعمل المتواصل. فقد وضعها الشعب -بالتفافه ومساندته لهما رغم تلك الظروف- وضعها أمام امتحان صعب وخيار واحد.

راويه في تصحيح

ديمقراطية الشعب وديمقراطية السياسيين

سعدون الجميلي/ بغداد

هل إنتزعت صورة الإقبال المنقطع النظير على صناديق الإقتراع من قبل الشعب العراقي يوم الخامس عشر من الشهر الحالي الغشاوة التي كانت تظلل على أعين البعض من السياسيين العراقيين؟، وهل شاهدوا بأم أعينهم أين إتجهت إرادة الشعب وعلى أي محور إرتكزت؟.

لقد أظهرت اللقاءات والريبورتاجات والمناظرات السياسية والإستفتاءات وعمليات قياس الرأي المختلفة.. أن أبناء شعبنا كانوا ينزعون بشكل واضح وصريح "للوحدة" أرضا وشعبا ودولة.. وحري الآن بكل التيارات والكتل والإئتلافات والنخب السياسية ان تدرك.. أنه ليس بمقدور كائن من يكون التجاوز على الشعب وإرادته من خلال إضفاء الشرعية على أجندته السياسية الشخصية أو الخارجية على أجندة الشعب.. وأن من يريد المضي بالطريق الذي يخالف إرادة الشعب ان يذهب بعيدا لأن المسيرة سوف تلفظه، وتطيح بأي دور يتعارض والأفق الشعبي الذي بان معدنه يوم اتجهت الجموع الغفيرة الى مثابات إبراز إرادتها.

وفي ظل هذا الإتجاه الواعي والمدرك لطبيعة المخاطر التي تحيط العراق ومصيره، والذي ثبته الشعب عبر تحديد خياراته التاريخية من خلال العملية الإنتخابية ما يزال العديد من السياسيين العراقيين يقدمون روىً وطروحات وفبركات لفظية سياسية وحزبية خاصة بهم تتقاطع وبشكل جلي مع تلك الإرادة الشعبية.. وانه لا يجوز الآن وفي ظل المشاركة الجماهيرية الواسعة في الإنتخابات والتي شاركت فيها جميع أطياف الشعب العراقي عبر مختلف قومياته وأثنياته ومذاهبه.. أن تنبري فئة سياسية أو اخرى محاولة تثبيت عاملي الإقصاء والتهميش لبعض تلك الفئات الشعبية، فالخيار الذي كان.. هو خيار وطني بحت، وأن ذلك الخيار أطلقه المواطن وعبر عنه من خلال حرية الإختيار لمن يمثله ويتصور بالنتيجة أنه سوف ينفذ ما يريده هو وحده.. وهنا يمكن القول أنه ليس بإمكان الآخرين الإعتراض على خيارات المواطن حتى وإن كان الموجود في ذلك الخيار لا يرتضونه هم في العملية السياسية، وحيث أن العمل السياسي يحفل بالمتغيرات وهو من الممكن.. فأن التصور بهذا الشكل يعني معه ترك الحيز للآخر كي يساهم بالعملية السياسية، ولا يجوز ان يجرنا بعض السياسيين بعد نجاح العملية السياسية الى منزلق "صكوك الغفران".. فليس هناك من له حق الوصاية السياسية الكاملة على الشعب بجميع فئاته بحيث يوزع وفق مشيئته وأهوائه الخاصة تلك الصكوك وبريبة للدخول من عدمه العملية السياسية بالنسبة لأبناء الشعب.. أن فتوى الشعب وقبوله كاملا بصيرورة العملية السياسية وكما عبر عنها بالإنتخابات النيابية الأخيرة بحيث لم يتخلف عنها فصيل شعبي واحد.. قد مهد لتلك العملية ان تصل ضفة الأمان، وان تحظى بالنجاح الكبير الذي طال انتظاره من قبل قطاعات الشعب كافة لأنها كانت ترى الولوج وبهذه الكثافة الى إختيار ممثلي الشعب والرئاسة ورئاسة الحكومة العراقية المقبلة أملا في إغلاق كافة المنافذ أمام من يتصورون أن العملية السياسية يضعها السياسيون.. وبالتالي هم من يحق لهم وحدهم إقصاء أو إلغاء أو تهميش من يريدون.. ولكن الحقائق أثبتت أن كفة الشعوب هي الأقوى والأثقل.. وأن السياسيين الذين يرون طريق الشعب بوسعهم إعتلاء القمم.. أما الذين يرون أنفسهم أكبر من الشعب، فأن المسيرة ستلفظهم عاجلا أم آجلا، والله من وراء القصد.

متى نصحو من غفوة التجاهل الديمقراطي؟

ميخائيل ممو*

وأخيرا انجلت واتضحت معالم الصورة الحقيقية بملامحها الدقيقة والمخفية بحكم تشابك الألوان الصارخة بعضها علناً في وجه التاريخ الأصيل، والباهتة منها بتعاليها على الألوان الأصيلة التي أضفت سحراً وجمالاً وبهاءً وأصالة على الشكل والمنظر العام لطبيعة عراق الحضارة. أجل انجلت وبانت بعد أن أزيح عنها نموذج الستارة المرقعة والمطرزة بفرز التركيب اللغوي لأحرف الـ "د ي م و ق ر ا ط ي ة" الجديدة لبناء العراق الجديد، وذلك انطلاقاً من مفاهيم مبادئ "الإحتلال"، ومن رؤيا من ولدوا من رحم القوى النفعية المتمثلة بالدول المُحَررة، وفي ذات الوقت من التيار المعاكس المتمثل بالدول المناهضة لها المُستغلة لتواجدها بغية تسللها خفية أحيانا وعلناً أحياناً أخرى بدوافع وحجج الوازع الديني كذريعة للتغلغل بين اسراب المرجعيات الطائفية الرجعية التي تحدد خطوات الإنسان العراقي المتطلع لغد أفضل، وحصر تطلعاته في حدود دائرة مقيدة هدفها الهيمنة الكلية وفرض التبعية المقيتة، متناسية ومتعمدة على ازاحة ولاء وانتماء المواطنة الحديثة المتميزة بنظرة التكافوء والمساواة والعدالة ووحدة الشعب العراقي الذي عانى الأمرين، واستعاضتها بمفهوم المواطنة التقليدية الأثنية والطائفية المحصورة نظراتها ورؤاها بتركيزها على الغصن الكبير المورق والبارز بحمله المكلل الثقيل، وفي الوقت ذاته ربما من منطلق التعمد أو التجاهل للإستغناء عن الشكل العام للشجرة المثمرة والتغاضي عن جمالية الفروع الأخرى التي تشكل وحدة متكاملة للوجود الكلي لا الجزئي لحضارة بلد النهرين الخالدين لكون الجزء عنصر حتمي لهَيبة الكل.

اذا كانت حقاً تلك الديمقراطية المُنادى بها نابعة من منظور القوة الأساسية المتمثلة بحكم الشعب أو السلطة الشعبية العامة في انتقاء عناصر هيكل التمثيل الحكومي أو البرلماني، ينبغي والحالة هذه أن يتم صياغة المبادئ على أسس مستمدة من مفاهيم الديمقراطية الإجتماعية اي العدالة وتكافوء الفرص بين المواطنين واستبعاد اية تفرقة أوتمييز بين مواطن وآخر طالما يتمتع كل واحد منهم بذات الحقوق وعليه ذات الواجبات التي يقرها دستور المساواة على ضوء المعنى الليبرالي للديمقراطية الذي يمنحهم فرص اختيار السلطة الحاكمة بإرادة حرة والإشراف على مسارها السياسي في كل ما يتعلق بإدارة دفة الحكم دون تحكم مشاعر التمييز العنصري والطائفي. اذن فلا محالة والحالة هذه ان تتوافر برامج تعددية الأحزاب والكيانات السياسية والمنظمات الجماهيرية من منطلق المصلحة العامة شريطة ان لا تتجاوز ما تنص عليه مبادئ حقوق الإنسان طالما جميع المواطنين متساوون أمام القانون.

وفيما اذا تمعنا قليلاً وتفحصنا المضامين الجوهرية لما اشرنا اليه آنفا وقسناها مع الواقع التطبيقي والفعلي لتجربة الدورة الإنتخابية الثالثة لوجدناها بعيدة كل البعد عن الواقع الموضوعي وخلوها من الشفافية المعهودة في التعليمات المنصوصة عليها رسميا. ان هذه الظاهرة بانت بوادرها منذ أن تولت اللجان الفرعية المشرفة مسؤولياتها على المراكز المخصصة للتصويت، وذلك قبل وبعد العمليات الإنتخابية وبما أكدته جملة كبيرة من الشكاوى الموجهة الى المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، وتم نشرها في العديد من الوسائل الإعلامية والتصريح بها علناً وبشكل خاص المواقع الألكترونية بلغات مختلفة والإذاعات ووسائل التلفزة، متضمنة تجاوزات القوى السياسية المهيمنة على تلك اللجان بإقدامها على تقييد الحريات الشخصية في الوصول الى المراكز الإنتخابية، إضافة لحصر نسبة المراقبين والمشرفين بشكل كبير على مسؤولي القوائم العديدة التحالف من الكيانات السياسية وإهمال القوائم المستقلة وبشكل خاص الآشورية منها رغم تحالف بعضها مع تنظيمات وجماعات أخرى، كما حصل في تركيا وبعض البلدان الأوربية والعديد من المناطق الإنتخابية في ارجاء الوطن. كما وان نقص صناديق الاقتراع واستمارات التصويت في بعض المناطق ظاهرة أخرى في العديد من المحافظات على ضوء التصريحات، وملازمة التصدي المتعمد في بعض المناطق على منع مؤيدي وأصحاب بعض القوائم من الصاق لوائحها ودعاياتها والإقدام على مصادرة منشوراتها وإتلافها بقوة اشهار السلاح بوجوه ممثليها، وكأن هذه الحالة نوع من التهديد والتنديد المباشر باسم ديمقراطية فرض الرأي "ديمقراطية ان لم تكن معي فأنت ضدي"، ناهيك عن العديد من الخروقات والتجاوزات والإنتهاكات داخل الوطن وخارجه حصرا في يوم الإنتخابات باطلاق الاعيرة النارية بمقتل بعض المرشحين واغتيال العديد منهم والأعتداء على عدد من رجال السلطة الرابعة المتمثلة بالصحافة والإعلام حيث وصل التجاوز حد كسر وإتلاف كاميرا أحد المصورين من مجموعة الطاقم الإعلامي، اضافة للتهديدات المبطنة للناخبين من بعض عناصر الميليشيات وبشكل خاص في مناطق سهل نينوى كتلك التي تعرض لها الناخبون في مدينة كركوك وأدت لحالات القلق واعتصام الكثير في بيوتهم خوفاً من الغدر المباغت، كما وفوجئ الكثيرون من عدم وجود اسمائهم في الإستمارات الرسمية التي هي بعهدة الإداريين والمراقبين رغم مشاركتهم في التصويت في الإنتخابين السابقين. نكتفي هنا بهذا القدر من السلبيات التي هي بمثابة غيض من فيض.

ان هذه الدلائل لم تطلق اعتباطاً طالما يدعمها القياس العقلي وبإعتبارات ملموسة ومستندة على ما يدل المراد به، واكبر دليل على ذلك ما أكدته المفوضية من تجاوز العديد من الكيانات على خرق فترة الصمت الإعلامي ومئات الشكاوى التي وردتها وأعلن عنها. ان المرحلة الإنتخابية الجديدة في عراق اليوم ايقظت المواطنين الصالحين المنتمين لكيانات متفاوتة أن يلتزموا استراتيجية التغيير بالتفافهم حول المحور المركزي المتمثل بإسم "الديمقراطية" وبنزاهة مطلقة لإرضاء الشعب والعيش بكرامة وراحة البال والطمأنينة. أما أن يقدم البعض من تلك التكوينات السياسية على خرق المفهوم السياسي للديمقراطية بإسم فن سياسة التجاوز والمغالطة والتعالي ولاعتبارات ذاتية فأن ذلك جناية بحق الشعب ككل، وخيانة للمبادئ الإنسانية وتهميش لقدسية الديمقراطية الحقيقية. اذن كيف لنا ان نمنح ثقتنا المطلقة لمثل هكذا تنظيمات يتولى قادتها سلوكيات فنون التزييف والتشويه والتغييب، وأشهار التحدي والرعب والعنف وبالتالي تحريف المبدأ الديمقراطي الى هلوسة فكرية وغوغائية مقيتة رغم الوعود المغرية المدبلجة انيا على ألسنتهم وما تضمنته سطور مشاريعهم المستقبلية التي لامثيل لها. اذا كانت كل هذه المغالطات والتجاوزات تبدر عن الكيانات الكبرى الفارضة لوجودها سلفا والقابعة في كهف الآمان، كيف يكون الأمر لتلك الصغرى التي تسعى لدعم الوحدة الوطنية بغية الحفاظ على وجودها التي لا تقل شأناً بفكرها النير وتطلعاتها الإيجابية لبناء عراق ديمقراطي موحد. أليس من حقنا التساؤل: اين هي مبادئ العدالة والمساواة في المجال الانتخابي على ضوء ديمقراطية المناسبات؟، أوليس من حقنا التساؤل في نهاية المطاف: حتام نظل نلوب في دائرة التطاول لنتجاوز على طلب العظم الذي في يد غيرنا رغم تواجد اللحم بين ايدينا؟!، اذن متى نصحو من غفوة التجاهل الديمقراطي؟!، ومتى نحذف من قاموسنا المستحدث مصطلح ديمقراطية اللاديمقراطية؟.

* رئيس تحرير مجلة حويودو.

* عن موقع زهريرا على الإنترنت.

الناخب العراقي بين هاجس الظنون وإشكالية الطعون

ابو حيدر المولى - بغداد

ما إن جفَ الحبر الأرجواني، ولوّن سبابة الأصابع العراقية بلونه البنفسجي وفرح العراقيين من شمال الوطن الى جنوبه ومن شرقه الى غربه وهنأهم العالم الحر بتحقيقهم ثالث إنجاز فريد خلال عام واحد في أوسع مشاركة إنتخابية عرفتها المنطقة، بل العالم أسره، وما إن رفعت صناديق الإقتراع من مراكزها حتى تصاعدت اللهجات وعلت الأصوات بالشكوك والإعتراضات والطعون والإتهامات من كل حدب وصوب. تارة بالتصريح وتارة بالتلويح، وأخرى بالتلميح. ناهيك عن سيل الإعتراضات والطعون المكتوبة والمرفوعة بشكل رسمي الى المفوضية المستقلة للإنتخابات وربما شاركت أكثر الأطراف والكتل والإئتلافات بتقديم هذه الطعون مثلما شاركت في عملية الإنتخابات.

ومن نافلة القول ان كل هذه الأمور واردة، ولا تخلو منها إنتخابات في العالم مهما حرص المنظمون لها، والمشرفون عليها، ومهما بلغت الحالة السياسية من النضوج في هذا البلد أو ذاك، ومهما إستقرت أوضاعه الإقتصادية والأمنية، ومهما كثر عدد المراقبين الدوليين والمحليين.

على ان حالة الخروقات والتجاوزات التي شابت الإنتخابات العراقية برغم هدوئها وتنظيمها ووجود أكثر من ثمانمائة مراقب دولي وثلاثة آلاف مراقب محلي، ومسألة الإعتراضات والطعون التي أعقبتها، تكاد تكون طبيعية ولها ما يبررها، وذلك كون التجربة العراقية حديثة الولادة جرت في بلد لم يعرف الإنتخابات الديمقراطية الحرة منذ تأسيسه بسبب تعاقب الحكومات الوراثية والإنقلابية ذات السلطات الشمولية والدساتير المؤقتة.

وتمت في أوضاع أمنية غاية في التدهور والخطورة، وفي حالة إقتصادية بائسة، ومعيشية ظنكة وخدمية ضربة تعسة وأرث تراكمي من مخلفات هدم وخراب السلوكيات والسياسات التي مارستها الطغمة المقبورة والذي طال الانسان العراقي وإخلاقياته وثقافته، وإنعكس على بنيته التحتية وعمرانه وأهلك زرعه وضرعه وطيره، ولوّث ماءه وسماءه، فإنتخابات في ظل ظروف عسيرة كالتي مرت بها الانتخابات العراقية، لا بد أن تعتريها بعض الخروقات، وتصحبها التجاوزات والهفوات والأخطاء، ومن الطبيعي أن تواكب مسيرة شعب متعطش للممارسة الديمقراطية مثل هذه الثغرات وتكتنفها بعض الملابسات.

إن الخروقات والتجاوزات وأحداث الشغب والمصادمات التي تصاحب العمليات الإنتخابية في جميع دول العالم، ومورست بين شعب متعدد القوميات والأعراق والأديان والطوائف والمذاهب واللغات واللهجات والتقاليد والأعراف والعادات، عانى ما عانى من ظلم وإستبداد سلطة عنصرية شوفينية متعسفة.

انتخابات في ظل ظروف عسيرة كالتي مرت بها الانتخابات العراقية لا بد أن تعتريها بعض الخروقات، وتصحبها التجاوزات والهفوات والأخطاء

وأكثرها إستقراراً وأقدمها نضوجاً وما يصاحبها من أعمال عنف تمتد أسابيعا وأياما مسجلة سقوط قتلى وجرحى في صفوف الناخبين ويستمر الهرج والمرج بين التأجيل المتكرر والإعادة.. هذه الأحداث وغيرها تجعلنا نرى ما يحصل في التجربة العراقية الرائدة أمراً طبيعيا وهيناً ومألوفاً قياساً الى ما يجري في بلدان العالم المستقر، ولو أننا تمنينا ودعونا أن تكون إنموذجاً ومثالاً على مر العصور.

ومع ذلك فقد سجلت الانتخابات العراقية بمراحلها الثلاث والتشريعية الثالثة بوجه خاص، سجلت حضوراً متميزاً ونالت إحترام ودهشة الرأي العام العالمي، وصارت مثار إعجاب ومثلا رائعاً من حيث الشفافية والتنظيم والهدوء، بحيث لم تحصل حالة عنف واحدة بين صفوف الناخبين أثناء التصويت وبعده.

فضلاً عن انها سجلت أعلى نسبة مشاركة في عالم الإنتخابات قاربت ٧٠% برغم الظروف والملابسات والأمور العسيرة التي ذكرناها آنفا، وما أراده لها الارهاب من فشل في جميع مراحلها.

ولعل المتتبعين يذكرون حوادث العنف التي صاحبت الإنتخابات المصرية الأخيرة وبرغم إستقرارها منذ أكثر من خمسين عاماً على انها لم تسجل نسبة مشاركة اكثر من ٢٤% وقبلها الانتخابات الاميركية التي ناهزت ٤٢%.

ان التنافس الشريف حق تكفله جميع الشرائع السماوية، وتحفظه كل القوانين الدولية، كونه سمة عصرية متحضرة ومن الطبيعي أن تتبارى كل الحركات وتحاول الحصول على الكثير من الإستحقاقات، ومن البديهي أن تنبري قواعدها وتهب دفاعاً والتفافاً حولها كونها ممثلهم الشرعي، وحامي حقوقهم الشرعية، ولكن شريطة أن يجري كل ذلك في مضمار تسوده المحبة والشفافية ويسوده الحق والعدل، وأن يتقبل المتبارون النتائج بروح رياضية عالية.

ان الناخبين العراقيين، وبعيون ملؤها الأمل يرقبون تحقيق الوعود وأن أحاطتها الظنون ويتوقون لما سجلته الصناديق وإن لفتها الطعون، ويثقون بحركاتهم الوطنية وقادتها المخلصين وإن أرجف المرجفون.